تقرير رقابة مالية على بلدية البساتين للسنة المالية 2021
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية البساتين (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر الحكومي عدد 601 لسنة 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016 وتولى الوالي تسيير البلدية خلال الفترة الممتدة بين أفريل 2017 تاريخ الانطلاق الفعلي للبلدية وجوان 2018. وتمّ على إثر ذلك تنصيب نيابة خصوصية بتاريخ 12 مارس 2018 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2018 المؤرخ في 21 فيفري 2018. وعلى إثر الانتخابات البلدية لسنة 2018 تمّ تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 25 جوان 2018 والمتكوّن من 18عضوا. وتبلغ مساحة البلدية 8351 هكتار ا وتمتدّ على ستّ مناطق وهي الفجة وسان سيبريان وسيدي علي الحطاب وطبلتش وقصر حديد والبساتين كما يبلغ عدد سكانها حوالي 15 ألف ساكن.

وتعلقت المهمة الرقابية المنجزة من قبل محكمة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بالنظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2021 والتحقق من مدى قدرتها على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها ومن حسن إعداد الحساب المالي وصحّة ومصداقيّة البيانات المسجّلة به.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة المحكمة فضلا عن استغلال المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية خلال شهر ديسمبر 2022. وتمّ تقديم الحساب المالي للبلدية لسنة 2021 بتاريخ 5 أكتوبر 2022.

ويبين الجدول الموالي أهم البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2021

العنوان	الجزء		الصنف		المقابيض بالدينار
موارد العنوان الأول	1	المداخيل الجبائية الاعتيادية	1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	1.185.218,950
			2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	2.466,000
			3	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	39.178,565
			4	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0,000
	2	المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	5	مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهمتها ومداخيل مختلفة	196.391,317
			6	تحويلات الدعم بعنوان التسيير	479.943,000
		جملة موارد العنوان الأول			1.903.197,472
موارد العنوان الثاني	3	الموارد الخاصة للبلدية	7	منح التجهيز	0,000
			8	مدّخرات وموارد مختلفة	378.147,537
	5	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0,000
		جملة موارد العنوان الثاني			378.147,537
مجموع موارد ميزانية البلدية					2.281.345,009
العنوان	**الجزء**		**القسم**		**المصاريف بالدينار**
نفقات العنوان الأول	1	نفقات التصرف	1	التأجير العمومي	492.894,816
			2	وسائل المصالح	626.561,822
			3	التدخل العمومي	26.740,500
	2	سداد فوائد الدين	5	سداد فوائد الدين	0,000
		جملة نفقات العنوان الأول			1.146.197,138
نفقات العنوان الثاني	3	نفقات التنمية	6	نفقات التنمية: الاستثمارات المباشرة	30.651,100
	5	النفقات المسدَّدة من الاعتمادات المحالة	11	النفقات المسدَّدة من الاعتمادات المحالة	0,000
		جملة نفقات العنوان الثاني			30.651,100
مجموع نفقات ميزانية البلدية					1.176.848,238
نتيجة السنة المحاسبية 2021: فائض					1.104.496,771

وبلغ مؤشر الاستقلالية المالية[1] نسبة 72,5% خلال سنة 2021 متجاوزا بذلك المعيار المرجعي البالغ 70 % كحدّ أدنى. أمّا بالنسبة إلى مؤشر وزن نفقات التأجير[2] فقد بلغ نسبة 43% وهو دون السقف المرجعي المعتمد والبالغ 55 % كحدّ أقصى. كما بلغت نسبة التأطير بالبلدية 4,3 %[3].

[1] الاستقلالية المالية المحدّد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية = (موارد العنوان1-المناب من المال المشترك- تحويلات الدولة الدعم بعنوان التسيير) /موارد العنوان1.

[2] وزن نفقات التأجير = كتلة الأجور/نفقات العنوان1.

[3] تم احتسابه من خلال المعطيات المستقاة من المصالح البلدية.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية،خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2021 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمّنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

وأفضت أعمال الرقابة المتعلقة بتصرف سنة 2021 إلى الوقوف على ملاحظات تتعلق بالموارد وبالنفقات، وهي مجالات تتطلّب مزيد من الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها والتحكّم الأفضل في نفقاتها وإضفاء مزيد من الشفافية على حساباتها المالية.

I. الرقابة على الموارد

شملت الفحوصات الرقابية في هذا المجال تحليل الموارد وتعبئتها من جهة ومعاينة أهم النقائص التي من شأن تلافيها أن يضمن للبلدية التعبئة القصوى للموارد المتاحة لها من جهة أخرى.

أ. تحليل الموارد

تعلقت الأعمال الرقابية بتحليل موارد العنوانين الأوّل والثاني من ميزانية البلدية.

1. موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2021 ما جملته 1.903.197,472 د وتتوزع بين المداخيل الجبائية الاعتيادية (64,46%) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (35,54%) كما هو مبين بالجدول التالي:

مداخيل العنوان الأول	المبلغ بالدينار	النسبة من موارد العنوان الأول (%)
الجزء الأول: المداخيل الجبائية الاعتيادية		
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	1.185.218,950	62,27
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	2.466,000	0,13
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	39.178,565	2,06
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0,000	0,00
مجمـوع الجزء الأول: المداخيل الجبائية الاعتيادية	1.226.863,515	64,46
الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الاعتيادية		
مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهمتها ومداخيل مختلفة	196.391,317	10,32
تحويلات الدعم بعنوان التسيير	479.943,000	25,22
مجمـوع الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	676.334,317	35,54
موارد العنوان الأول	1.903.197,472	100

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية والبالغة 1.226.863,515 د في سنة 2021 أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة.

وتمثّل المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة نسبة 74,49% من المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2021.

وتُمثل المداخيل بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 938.075 د في سنة 2021 أي ما يمثّل 79,15 % من جملة المعاليم على العقارات والأنشطة و49,29% من جملة موارد العنوان الأوّل. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على المؤسسات، فقد كانت على التوالي في حدود 3.253,708 د و243.889,85 د أي ما يمثّل تباعا 0,27 % و20,57 % من جملة المعاليم على العقارات والأنشطة.

وبلغت التثقيلات في سنة 2021 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 1.027.161 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية (78.645د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ (948.517) د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.379.134 د في موفّى سنة 2020، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 2.406.296 د في سنة 2021. وتمّ استخلاص 941.329 د أي ما نسبته 39,12 % وبلغت نسبة استخلاص كلّ من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 2,35 % و41,37 %.

وبلغت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ما قدره 2.466 د أي بنسبة 0,21 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

واستأثرت مداخيل معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات بحوالي 39.179 د أي بما نسبتة 20,11 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2021 ما قيمته 676.334,317 د. وتتأتى هذه الموارد أساسا من تحويلات الدعم بعنوان التسيير بنسبة 70,96 %.

2. موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني

مداخيل العنوان الثاني	المبلغ بالدينار	النسبة من موارد العنوان الثاني (%)
الموارد الخاصة للبلدية: مدّخرات وموارد مختلفة	378.147,537	100
موارد الاقتراض	0,000	0

الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0,000	0
جملة موارد العنوان الثاني	378.147,537	100

وتمثل الموارد الخاصة للبلدية المورد الوحيد بالنسبة إلى موارد العنوان الثاني حيث تمّ تحصيل حوالي 378.147 د في سنة 2021 والمتمثّلة في نقل الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول.

ب. الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

تعلقت الملاحظات في هذا الإطار بالأساس بإنجاز الموارد وبتعبئتها وبالتصرف في الأملاك البلدية.

1. إنجاز الموارد

لئن بلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الأوّل 119,35 % خلال سنة 2021 فإنّ بقايا الاستخلاص بعنوان كلّ من المعاليم الموظّفة على العقارات ظلت مرتفعة حيث بلغت بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 135.446 د و1.329.521 د.

2. تعبئة الموارد

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بتوظيف واستخلاص المعاليم على العقارات والأنشطة فضلا عن إخلالات تعلقت باستخلاص معاليم الإشغال الوقتي ومعلوم الإشهار ومعاليم رفع الفضلات.

1.2 المعاليم على العقارات والأنشطة

تعلقت الملاحظات في هذا الخصوص أساسا بتوظيف المعاليم على العقارات والأنشطة واستخلاصها. وفي هذا الإطار، وخلافا لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثَّ على التنصيص على البيانات التي من شأنها أن تساعد على حسن سير عملية الاستخلاص ضمن جداول تحصيل المعاليم، لوحظ عدم دقة البيانات المدرجة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات للبلدية حيث تبين من خلال فحص هذه الجداول غياب التنصيص على أرقام بطاقة التعريف الوطنية بالنسبة إلى كل الفصول المدرجة بجداول التحصيل وعدم التنصيص على عدد واسم النهج بكلّ المناطق. ومن شأن هذه الوضعية أن تحول دون إتمام أعمال التتبع الرضائية والجبرية لاستخلاص هذه المعاليم وهو ما يستدعي تسمية الأنهج وترقيمها لضمان حسن متابعة هذه المعاليم. وأفادت البلدية بأن السبب الرئيسي يعود الى النقص الفادح في أعوان وعملة البلدية إضافة إلى تدنّي نسبة التأطير.

واقتصر جدول تحصيل العقارات غير المبنية على المقاسم بالمناطق الصناعية بكلّ من الفجة وسيدي علي الحطاب دون أن تتولى البلدية إحصاء كافة الأراضي غير المبنية الخاضعة للمعلوم بالرغم من وجود أربع مجامع

سكنية أخرى وهي طبلتش وسان سيبريان والبساتين وقصر حديد ممّا يحول دون شمولية هذه المعاليم وفوّت على البلدية إمكانية استخلاص معاليم إضافية بهذا العنوان.

وتعهدت البلدية في هذا الإطار بتدارك ما تم إغفاله أو السهو عنه وذلك بإعداد جرد شامل لكافة الأراضي البيضاء والمقاسم ذات الصبغة السكنية والصناعية المستوجبة لتوظيف معلوم عليها وذلك خلال سنة 2023.

كما تمّ بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية الوقوف على تضخيم في المبالغ المثقلة خلال سنة 2021 حيث تمّ تثقيل المعلوم على الأراضي غير المبنية الموظف على إحدى الوكالات العقارية للفترة 2018-2020 بما قيمته 810 أ.د ثم تولّت البلدية إعادة تثقيل مبلغ 122,496 أ.د سنويا بعنوان نفس الفترة أي بزيادة في حدود 367,488 أ.د.

ولئن تمّت مراجعة المعلوم على الأراضي غير المبنية السنوي المثقل بعنوان إحدى الوكالات العقارية وعرضه على لجنة المراجعة منذ 12 فيفري 2021، لم يتمّ استكمال طرح المعاليم الإضافية المثقّلة خلال الفترة 2018-2020 والبالغة 442,512 أ.د[4] طبقا للفصل 24 من مجلة الجباية المحلية وعرضها على أمانة المال الجهوية طبقا للفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية وهو ما يحول دون صحة رصيد بقايا الاستخلاص المتعلق بالمعلوم على الأراضي غير المبنية في موفي سنة 2021.

من جهة أخرى أسفرت مقاربة وصولات خلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية وجدول أذون الاستخلاص المستخرج من منظومة أدب عن فارق بخصوص المعاليم المستخلصة عن طريق أذون استخلاص وقتية والبالغة 64.466 د في حين لم يتضمن الحساب أية مبالغ تمّ استخلاصها عن طريق أذون وقتية. كما لم تتول البلدية إعداد قائمات شهرية في الموارد التي تمّ استخلاصها عن طريق أذون استخلاص وقتية تُوجّه للمحاسب البلدي قصد تثقيلها على سبيل التسوية طبقا للفصل 266 من مجلة المحاسبة العمومية.

وفي إطار تحسين مردود الاستخلاصات تضمّن المنشور[5] عدد 16 لسنة 2013 ضرورة ضبط قائمة في الديون المتخلّدة بعنوان المعلوم على العقارات والتنسيق مع القابض البلدي قصد ترشيد إجراءات الاستخلاص وتوجيهها لمتابعة المتلدّدين حسب أهمية الديون بعد تصنيفها. غير أنّه لم يتبين ما يفيد العمل بهذا التمشي ممّا أثر سلبا على نسب الاستخلاص. من ذلك بلغت الديون المتخلّدة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية بذمة إحدى الشركات لسنتي 2020 و2021 ما يناهز 489,142 أ.د وهو ما يمثل حوالي 37 % من بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2021 دون اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستخلاص هذه المبالغ. وأوضحت البلدية بأنّها قامت بتوجيه إعلامات بالمعلوم الموظف بعنوان سنوات 2020 و2021 و2022.

كما لوحظ أنّ نسب استخلاص المعاليم على العقارات لم تتجاوز في مجملها 40 % خلال سنة 2021 كما يبرز ذلك من خلال الجدول التالي

المعلوم	التثقيلات بالدينار	الاستخلاصات بالدينار	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص بالدينار

[4] تم احتسابها على أساس 270 أ.د *3 = 810 أ.د تطرح منها 122,496 أ.د ضارب 3 أي 442,512 أ.د.

[5] منشور وزير الداخلية عدد 16 لسنة 2013 بتاريخ 2 أكتوبر 2013 حول تدعيم قدرات التصرف للجماعات المحلية ومنشور وزير الداخلية عدد 7449 بتاريخ 19 نوفمبر 2014 حول المتابعة الثانية للتدابير المتعلقة بتدعيم قدرات التصرف للجماعات المحلية.

المعلوم على العقارات المبنية	138.700	3.255	2,35	135.445
المعلوم على الأراضي غير المبنية	2.267.596	938.075	41,37	1.329.521

وفي ظلّ ضعف نسب الاستخلاص تفاقم حجم بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات حيث بلغ في موفى سنة 2021 ما يناهز1,465 م.د[6]. وقد لوحظ أن أعمال التتبع قصد استخلاص الديون كانت غائبة كلّيا بالنسبة إلى جميع الفصول المثقّلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية والبالغة على التوالي 2267 فصلا و41 فصلا سواء فيما يتعلق بالمرحلة الرضائية من خلال توجيه الإعلامات أو إجراءات التتبع الجبرية المتمثلة في توجيه الإنذارات والقيام بالاعتراضات الإدارية والعقل التنفيذية وهو ما من شأنها أن تكون عرضة للسقوط بالتقادم.

وأفادت البلدية بأنّها تقوم سنويا بتوجيه بلاغات كتابية إلى عموم المواطنين تحثهم من خلالها على خلاص المعاليم البلدية كما تمت دعوة قابض المالية عديد المرّات إلى تفعيل دور عدول الخزينة لمتابعة الديون الراجعة للبلدية لكنّه تعذر عليه ذلك بسبب تركيزه على متابعة ديون الدولة نظرا للنقص الذي يشكو منه في عدد عدول الخزينة باعتباره يشرف على 3 بلديات (البساتين – المرناقية وبرج العامري).

وتبين أنّ البلدية لم تتول إعداد جدول الفارق بين الحّد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية المحتسب باعتماد قاعدة احتساب المعلوم على العقارات المبنية والمبلغ المستخلص حيث لا تقوم بمطالبة القابض بقائمة اسمية في المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم عل المؤسسات شهريا كما لا تتولى متابعة المطالبين بالأداء الذين هم في حالة إغفال فيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات والمطالبين بخلاص المعلوم على العقارات المبنية كحدّ أدنى.

وأفادت البلدية بأن ذلك يعود إلى عدم تولي محاسب البلدية بصفة دورية مدّها بقائمة اسمية في المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم على المؤسسات حتى يتسنى لها ضبط الفارق وإعداد جدول في الغرض باعتماد قاعدة احتساب المعلوم على العقارات المبنية ومطالبة المؤسسات المعنية بخلاص الفارق. كما أضافت بأنّها شرعت بداية من سنة 2022 في إحصاء المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية المنتصبة بالمنطقة كما تولت مطالبة المؤسسات بتمكين البلدية من نسخ من التصاريح الشهرية حتى يتسنّى القيام بالمقارنة بين المعلوم المستخلص بعنوان المعلوم على المؤسسات وبين المعلوم المستوجب بعنوان الحدّ الأدنى.

2.2 معلوم الإشهارومعاليم رفع الفضلات ومعلوم الإجازة

تعلقت الملاحظات في هذا الإطار خاصة بتوظيف واستخلاص معلوم الإشهار ومعاليم رفع الفضلات ومعلوم الإجازة.

- **معلوم الإشهار**

يستوجب معلوم الإشهار وفقا للفصل 85 من مجلة الجباية المحلية على" الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية وكذلك العلامات والستائر والعارضات واللافتات المثبتة أو البارزة أو

[6] الحساب المالي للبلدية لسنة 2021.

المنزّلة أو المعلّقة بالطريق العام على واجهات المحلات المعدَّة للتجارة والمهن المختلفة"[7]. وتمثل معاليم الإشهار مداخيل فورية تستخلص عند إسناد التراخيص. غير أن البلدية لا تتولى توظيف هذه المعاليم. ولم يتم اتخاذ أي إجراء في خصوص المتلدّدين عن دفع المعلوم المذكور.

وأوضحت البلدية بأنها ستعمل خلال سنة 2023 على إعداد جرد في المحلات الخاضعة لهذا المعلوم.

- **معاليم رفع الفضلات**

يتيح الأمر عدد 805 لسنة 2016 المتعلق بضبط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها إمكانية توظيف واستخلاص معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية والصناعية والمهنية. وفي هذا الإطار لم تتول البلدية إلى غاية موّفى سنة 2021 إبرام سوى اتفاقية لرفع الفضلات غير المنزلية بمقابل مع المؤسسات المنتصبة بالمجال الترابي البلدي مع القطب الصناعي بقيمة 7.200 د سنويا. وتمّ وبداية من سنة 2022 إبرام 3 اتفاقيات أخرى. وبالرغم من ذلك لم يتم تثقيل المبالغ المعنية لدى القابض. ومن شأن هذه الوضعية أن تحول دون قيام القابض بإجراءات الاستخلاص في صورة تلدّد المنتفعين بهذه الخدمات في الخلاص. كما اتضح أن جميع اتفاقيات رفع الفضلات المبرمة من طرف البلدية غير مسجّلة لدى القباضة المالية. وأفادت البلدية بأنها تعمل على توسيع مجال تدخّلها في هذا المجال من خلال البحث عن مؤسسات أخرى ترغب في هذه الخدمة. كما تعهدت بتسجيل هذه الاتفاقيات لدى قابض المالية وتثقيلها لديه ليتسنى له استخلاصها في صورة تلدّد المنتفعين بهذه الخدمات في الخلاص.

وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على إبرام اتفاقيات مع الشركات المنتصبة بالمناطق الصناعية وتثقيلها لدى المحاسب البلدي لتنمية مواردها المالية.

- **معلوم الإجازة**

لئن تضمنت الميزانية تقديرات في حدود 5.000 د بعنوان معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات فإنّه لم يتم في سنة 2021 استخلاص أيّة مبالغ بهذا العنوان بالرغم من معاينة ما لا يقلّ عن 20 مقهى بالمناطق الراجعة للبلدية مما فوّت عليها استخلاص موارد إضافية بهذا العنوان.

- **وكالة المقابيض**

خلافا لقرار إحداث وكالة المقابيض بالبلدية بتاريخ 22 جانفي 2018 الذي ضبط المعاليم والأتاوات التي يتمّ استخلاصها من قبل وكيل المقابيض، لوحظ أنه تمّ خلال سنة 2021 استخلاص معاليم غير منصوص عليها بالقرار آنف الذكر وغير مرخّص في استخلاصها وتعلق الأمر خاصة بالفصول التالية

[7] تمّ ضبط تعريفة معاليم الإشهار بالقرار عدد 4 بتاريخ 12 جانفي 2018، بالنسبة إلى اللافتات الإشهارية المركّزة بالمحلات التجارية بالأنهج البلدية وذلك بحساب 250د في السنة.

الفصل	المعلوم
32-06	معلوم رخص البناء
32-03	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية
24-04	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء

واقتضت التعليمات العامة عدد 1 لسنة 1999 أن يتولى المحاسب الراجعة له الوكالة بالنظر مراقبة أعمال الوكيل بشكل دائم ومستمر وعلى الأقل مرة كل ثلاثة أشهر باعتبار أن الوكلاء يعملون تحت سلطة المحاسبين ونظرا لكونهم مسؤولون معهم بالتضامن. غير أنّ وكالة المقابيض لم تخضع خلال الفترة 2018-2021 سوى إلى 3 عمليات تفقد في حين من المفترض أن يبلغ هذا العدد 16 كحدّ أدنى. علاوة على ذلك لم يخضع وكيل المقابيض إلى أية عملية تفقد إداري من قبل رئيس البلدية. وتعهدت البلدية بمراجعة المعاليم التي يتم استخلاصها من قبل وكيل المقابيض وبتأمين مراقبة دورية على وكالة المقابيض.

وتدعى البلدية والقابض البلدي إلى تأمين عمليات المراقبة الدورية المستوجبة على أعمال وكيل المقابيض خاصة بالنظر إلى أهمية المداخيل المحققة من قبله.

II. الرقابة على النفقات

تبيّن من خلال الأعمال الرقابية أنّ تنفيذ نفقات البلدية بعنوانيها الأول والثاني مازال يشكو نقائص تستدعي بذل المزيد من العناية لتحسين أدائها.

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول حوالي 1,146 م.د تستأثر منها نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح بنسبة 97,66 %. ويبرز الجدول الموالي هيكلة نفقات العنوان الأول المنجزة بعنوان سنة 2021:

الفصل	البيان	النفقات المنجزة	
		المبلغ بالدينار	النسبة
العنوان الأول: نفقات العنوان الأول			
الجزء الأول: نفقات التصرف			
القسم الأول: التأجير العمومي			
1.100	المنح المخولة لأعضاء المجلس البلدي	42.553,392	3,71
1.101	تأجير الأعوان القارين	450.341,424	39,29
مجموع القسم الأول		492.894,816	43,00
القسم الثاني: وسائل المصالح			

2.201	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	332.987,154	29,05
2.202	مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	293.574,668	25,61
مجموع القسم الثاني		626.561,822	54,66
القسم الثالث: التدخل العمومي			
3.202	تدخلات في الميدان الاجتماعي	16.715,500	1,46
3.304	المساهمة لفائدة الودادية بعنوان تذاكر الأكل	10.025,000	0,88
مجموع القسم الثالث		26.740,500	2,34
جملة نفقات العنوان الأول		1.146.197,138	100

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 30,651 أ.د وتعلق الأمر باقتناء مكثفات أكسجين في إطار مساهمة البلدية في مجابهة تفشي فيروس كورونا. وبلغت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع 6,76 %.

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

مكّنت الأعمال الرقابية من الوقوف على إخلالات تعلقت أساسا بإدراج متخلّدات بالقرار الأصلي للميزانية وبخرق مبدأ سنوية الميزانية وبنقائص تعلقت بمناولة خدمات جمع ونقل الفضلات وبعدم إخضاع كراء مقرّ البلدية لاختبارات مصالح أملاك الدولة لتحديد القيمة الكرائية وبالتطبيق الخاطئ للخصم من المورد بعنوان نفقات الكراء وبعدم مطابقة حسابية عقد النفقات وبعدم تضمين مراجع الجرد على الفواتير وبالتأخير في خلاص المزوّدين العموميين وبعدمضبط الخاصيات الفنية وبعدم توسيع قاعدة المنافسة.

- **إدراج متخلّدات بالقرار الأصلي للميزانية وخرق مبدأ سنوية الميزانية**

صادق المجلس البلدي على ميزانية سنة 2021 في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 ديسمبر 2020. وتولت البلدية تبعا لذلك وإدراج متخلدات بعنوان سنة 2020 وما سبقها ضمن الميزانية الأصلية والحال أن السنة المالية لم تنقض بعد وهو ما يخالف مقتضيات الفصل 3 من مجلة المحاسبة العمومية حول مبدأ سنوية الميزانية حيث تمّ تحميل ميزانية 2021 نفقات تعود لسنوات سابقة. وتعلق الأمر على سبيل الذكر بمتخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بمبالغ قدرها على التوالي 15 أ.د و1 أ.د و2 أ.د.

ومن شأن التصرف على هذا النحو أن يخفي تجاوزا للاعتمادات المرصودة قد يشكّل خطأ تصرف على معنى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.

- **مناولة خدمات جمع ونقل الفضلات**

نصّ الفصل 5 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية الذي أوجب إبرام صفقات عمومية في شأن الطلبات التي يساوي أو يفوق مبلغها باعتبار جميع الأداءات مائة ألف دينار (100.000 د) بالنسبة إلى التزود بمواد وخدمات في القطاعات غير تلك التي تندرج في مجال الإعلامية وتكنولوجيات الاتصال. وخلافا لذلك اتضح وجود دفوعات للفترة الممتدة من 1 جانفي 2021 إلى غاية 30 نوفمبر 2021 تتجاوز 262 أ.د دون إبرام صفقة عمومية حيث تولت البلدية الإعلان عن الاستشارة عدد 2020/04 لمناولة خدمات جمع ونقل النفايات وإبرام اتفاقية في الغرض مع إحدى الشركات بمبلغ جملي باعتبار الأداءات قيمته 30 أ.د بعنوان الفترة الممتدة من 1 سبتمبر إلى غاية 31 ديسمبر 2020 باعتماد سعر فردي للطن الواحد من النفايات قدره 94 دينارا دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة. وعلاوة على ذلك سجلت متخلدات بعنوان الفترة المذكورة بقيمة 18.290,473 دينارا.

وفي نفس هذا الإطار تولت البلدية إبرام اتفاقية ثانية مع الشركة المذكورة بتاريخ 25 جانفي 2021 بعنوان جمع ونقل النفايات لمدّة 12 شهرا تُحتسب بداية من غرة جانفي 2021 قابلة للتجديد وذلك بقيمة 160 أ.د. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ إدخال تنقيحات على ميزانية البلدية ليتسنى خلاص المبلغ المذكور. علما بأنّ الاتفاقية المذكورة بمختلف ملاحقها لم يتمّ تضمينها السعر الفردي لجمع ونقل الطن من النفايات بما لا يسمح بالاطلاع على الكمية التقديرية للنفايات المزمع جمعها ونقلها خلال كامل السنة والتي تمّ اعتمادها لتحديد قيمة الاتفاقية.

وأفادت البلدية أنه نظرا للظرف الصحي الحرج الذي كانت تمر به المنطقة فقد صادق المجلس البلدي على تجديد عقد الاتفاقية لمدة 12 شهرا خلال سنة 2021 وتخصيص مبلغ بصفة جزافية قدره 160.000 د بعنوان المناولة العادية. كما أنّ إيقاف العمل بالاتفاقية الجارية إلى حين الإعلان عن طلب عروض يتطلب مدة زمنية لا تقل عن أربعة أشهر، إضافة إلى ذلك فإنّ البلدية لم تنخرط في ذلك التاريخ في منظومة الشراء العمومي على الخط. كما أضافت أنّ المجلس البلدي تولى تجديد عقد الاتفاقية بغضّ النظر عن قيمته المالية واعتبر أنّ جمع الفضلات المنزلية من ضمن الطلبات التي تمكّن من استمرار المرافق العمومية الحيوية والمستوجبة لمجابهة وباء الكوفيد وتندرج بالتالي ضمن الفقرة الثانية من الفصل 49 المتعلقة بإبرام صفقة بالتفاوض المباشر في حالات التأكد القصوى.

غير أنّ الوضع الصحي لا يحول دون إبرام صفقة في الغرض بالتزامن مع مواصلة شركة المناولة أعمالها. كما أنّ الاستناد للفصل 49 مجانب للصواب باعتباره يتعلّق بإبرام صفقة بالتفاوض المباشر. علما بأنّه تواصل التعامل مع الشركة خلال سنة 2022.

ومن شأن الإخلالات المذكورة أن تشكّل أخطاء تصرف على معنى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.

- **عدم إخضاع كراء مقر البلدية لاختبارات مصالح أملاك الدولة لتحديد القيمة الكرائية**

خلافا لمقتضيات الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، تولت البلدية منذ تصرف سنة 2017 كراء مبنى لاستعماله كمقرّ لها بمعين كراء سنوي قيمته 14 أ.د دون إخضاعه لاختبارات مصالح أملاك الدولة وتم منذ سنة 2019 مراجعة القيمة الكرائية لتصبح 18,6 أ.د لنفس الفضاءات المتمثلة في طابق أرضي وطابق علوي به شقتان ومساحة بيضاء مسيّجة كائنة خلف البناية (مستودع). وتمّ بداية من سنة 2020 إضافة الطابق العلوي الثاني للمبنى المتكون من شقة واحدة ومراجعة القيمة الكرائية مجددا لتصبح 23,4 أ.د وارتفع معين الكراء إلى حدود 31,2 أ.د. منذ سنة 2021، في غياب أي مرجع قانوني.
وتعهدت البلدية بالقيام بتقرير اختبار معدّ من مصالح وزارة أملاك الدولة بالنسبة لسنة 2023 .

ومن شأن الإخلالات المذكورة أن تشكّل أخطاء تصرف على معنى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.

- **عدم مطابقة حسابية عقد النفقات**

لوحظ عدم تولّي البلدية إلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتمّ إصدار أوامر صرف في شأنها وذلك خلافا للفصل 14 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمراقبة المصاريف العمومية والذي نصّ على أنه: "إذا طرأت زيادة أو نقصان على نفقة وقع التعهد بها من قبل، فإنه يقع إما اقتراح تعهد تكميلي أو اقتراح تنقيص في المبلغ المعني ثم يتم عرضه على تأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية مرفقا بكامل المؤيدات والمراجع اللازمة".

ونتج عن ذلك عدم تطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها في موفّى السنة المالية 2021 بخصوص بعض بنود النفقات. وتعلق الأمر بما جملته 17 بندا بالميزانية تمّ التعهد بنفقات بخصوصها دون الإذن بصرفها جزئيّا أو كليّا ولم يتمّ التنقيص فيها أو إلغاؤها. وبلغ الفارق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها بهذا العنوان ما قدره 105.482,182 دينار.

وأفادت البلدية بأنها ستعمل مستقبلا على تدارك هذا الإخلال والعمل على التطابق بين المبالغ المتعهد بها والمأذون بصرفها.

وتدعى البلدية إلى التقيد بمقتضيات الفصل 14 من الأمر عدد 2878 سالف الذكر.

- **عدم تضمين مراجع الجرد على الفواتير**

نصّ الفصلان 41 و107 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه لا تصرف النفقات إلاّ لمستحقيها وذلك بعد إثبات استحقاقهم لها وإثبات قيامهم بالعمل المطلوب. ويعتمد المحاسب العمومي على الإشهاد على على الوثائق المقدمة إليه من طرف آمر الصرف للتأكد من أن موضوع النفقة تم إنجازه فعلا وفقا لما هو متفق عليه على غرار محاضر الاستلام أو القبول التي تحرّرها لجان القبول بالمصالح الإدارية إضافة إلى وجوب التأكد من التنصيص على مراجع تضمّ وصف المنقولات من أثاث وتجهيزات ومعدّات بالسّجل الخاص بحصر المكاسب. كما نصّت التعليمات العامة عدد 186-75 مؤرّخة في 02 أوت 1975 على وجوب تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدّفتر المعدّ للغرض مع تسجيل الرقم المسند للمواد المعنية على فاتورة الشراء.

وخلافا لذلك، تبيّن أنّ المصالح المعنية للبلدية لم تحترم التراتيب المذكورة حيث لم تضمّن مراجع الجرد على جميع فواتير الشراءات التي قامت بها خلال السنة المالية 2021 إذ اقتصر إثبات قاعدة العمل المنجز على إمضاء رئيس البلدية على ظهر الفواتير.

وتدعى البلدية إلى تجاوز الإخلال المذكور وتضمين الفواتير مراجع جرد المشتريات بالدفتر المعدّ للغرض.

- **التأخير في خلاص المزوّدين العموميين**

خلافا لمقتضيات الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف الذي ينصّ على أنه "يتمّ صرف الاعتمادات المرسمة بميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والجماعات المحلية بعنوان الاتصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون ويقع الدفع وجوبا في مدة لا تتجاوز 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير"، تبيّن أنّ البلدية لا تحرص على خلاص المزوّدين العموميين المذكورين في الإبان. من ذلك لم تتمكن البلدية من تسديد متخلّداتها تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعنوان استهلاكها للثلاثي الرابع من سنة 2020 بقيمة 45.013,266 دينارا إلاّ بتاريخ 19 جانفي 2022 وكذلك الشأن بالنسبة إلى متخلدات الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لأشهر سبتمبر 2019 وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2020 بقيمة 4.938,068 د والتي لم يتمّ خلاصها إلّا بتاريخ 20 جانفي 2022.

وتدعى البلدية إلى الحرص على خلاص مزوديها والمتعاملين معها في الإبّان.

- **عدم ضبط الخاصيات الفنية**

اعتمدت البلدية طلبات أثمان لاقتناء تجهيزات ومعدّات دون ضبط الخاصيات الفنية الدنيا وتعلق الأمر أساسا باقتناء وتركيز 8 كاميرات مراقبة بمبلغ جملي قدره 6,313 أ.د. علاوة على ذلك تمّ تحميل النفقة المذكورة خطأ على البند المخصص لمعدّات التصرف الإداري في حين كان يتعين تحميلها على البند المخصص لاقتناء اللوازم والمعدّات الإعلامية.

وأوضحت البلدية بأنّ ذلك يعزى إلى عدم وجود فني أو تقني مختص بالبلدية تُعهد له مهمّة إعداد كراس شروط فنية تضبط المواصفات الفنية المطلوبة للتجهيزات والمعدّات المزمع اقتناؤها.

وتدعى البلدية إلى الحرص على ضبط الخاصيات الفنية الدنيا لمقتنياتها من المعدّات والتجهيزات بما يضمن حصولها على أفضل العروض من حيث الجودة والثمن.

- **عدم توسيع قاعدة المنافسة**

دأبت البلدية على تسديد حاجياتها من المواد والخدمات بالدعوة إلى المنافسة بواسطة ثلاث طلبات أثمان يتمّ توزيعها على مزوّدين دون غيرهم، علما بأنّه يمكن إخضاع الشراءات المذكورة لمنافسة كافية تضمن الجودة المطلوبة بكلفة أقلّ على غرار الحالات التالية

مرجع الاستشارة / طلب الأثمان	الموضوع	المبلغ بالدينار
2021/06/01	اقتناء وتركيز كاميرات مراقبة	6.313,000
2021/05/26	اقتناء وتركيز خيمة بمقاييس 5 م x 5 م	3.034,500
2021/09/01	اقتناء بطاريات وإطارات مطاطية	12.750,000
2021/06/20	اقتناء مواد تنظيف	1.496,400
2021/02/15	اقتناء مواد مكتبية	2.783,350
2021/02/15	اقتناء حبر طباعة ونسخ	9.154,864
2021/06/01	اقتناء معدات إعلامية	4.983,000
أفريل 2021	اقتناء لباس شغل	4.500,000

وتدعى البلدية إلى الحرص على توسيع قاعدة المنافسة بما يضمن تكافؤ الفرص أمام الطلب العمومي ويكفل الحصول على أنسب الأسعار وبالجودة المطلوبة.

- **إسناد التمويل العمومي للجمعيات**

تولت البلدية إسناد منحة لفائدة جمعية منوبة للتضامن الاجتماعي بقيمة 3,450 أ.د خلال سنة 2021 دون التقيد بمقتضيات الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات[8] وخاصة منه الفصل الذي ضبط الوثائق الواجب تقديمها للحصول على التمويل العمومي والمتمثلة أساسا في نسخة من إعلان تكوين الجمعية والنظام الأساسي للجمعية والوثائق المثبتة لسلامة وضعية الجمعية تجاه مصالح الجباية والصناديق الاجتماعية والتزام بإرجاع مبلغ التمويل العمومي في صورة الحصول على تمويل مواز من هيكل عمومي آخر بعنوان نفس المشروع أو نفس النشاط ونسخة من آخر محضر جلسة انتخابية لهياكل تسيير الجمعية. إلا أنه لم يتبين ما يفيد تقديم الجمعية للوثائق المنصوص عليها بالأمر 5183 آنف الذكر.

كما تولت الجمعية المذكورة توزيع المنحة على أعوان وعملة بلدية البساتين والبالغ عددهم 23 عونا بحساب 150 د لكل مستفيد على أساس منحة عيد الفطر ممّا يعدّ انحرافا بالإجراءات وصرف مبالغ دون وجه قانوني.
وأقرّت البلدية بأنه في غياب ودادية تم اعتماد هذا التمشي لإسناد المنحة لفائدة أعوانها.

وخلافا للفصل 19 من الأمر سالف الذكر، لم تتول البلدية رفع تقرير سنوي مفصّل إلى وزارة الإشراف والكتابة العامة للحكومة ومحكمة المحاسبات حول حجم التمويل العمومي المسند لكلّ جمعية وقائمة الجمعيات المستفيدة وأوجه إسناده.

3- نفقات العنوان الثاني

مكّنت الأعمال الرقابية من الوقوف أساسا على ضعف نسب استهلاك اعتمادات العنوان الثاني وعلى عدم تمكّن البلدية من تجسيم الالتزامات المحمولة عليها في إطار اتفاقية تمويل استثمارات البلديات المحدثة.

- **ضعف نسب استهلاك اعتمادات العنوان الثاني**

بلغت في موفّى السنة المالية 2021 نفقات العنوان الثاني للبلدية 30,651 أ.د تمثّلت في نفقة واحدة اقتضاها الظرف الصحي من خلال اقتناء مكثفات أكسجين في إطار مساهمة البلدية في مجابهة تفشي فيروس كورونا. ولم يتعدّ استهلاك اعتمادات العنوان الثاني المرسمة بميزانية البلدية خلال تصرف 2021 نسبة 6,76%.
ويبرز الجدول الموالي نسب استهلاك اعتمادات العنوان الثاني حسب القسم

القسم	البيان	الاعتمادات النهائية بالدينار	المصاريف المأمور بها بالدينار	نسبة الاستهلاك (%)
6	الاستثمارات المباشرة	448.876,955	30.651,100	6,83
10	نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة	4.270,582	0,000	0,00
المجموع		453.147,537	30.651,100	6,76

[8] كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

وتدعى البلدية إلى الحرص على العمل على تنفيذ استثماراتها بما يساعد على تأدية دورها على الوجه المطلوب.

- **التأخير في إعداد وتنفيذ الصفقات في إطار البرنامج الخصوصي لتمويل استثمارات البلديات المحدثة**

أبرمت البلدية وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية اتفاقية للحصول على مساعدات في إطار البرنامج الخصوصي لتمويل استثمارات البلديات المحدثة ممضاة من قبل الطرفين المذكورين على التوالي بتاريخ 5 أكتوبر 2019 و16 جويلية 2019.

ونصّت الاتفاقية المذكورة على أنه "ترصد لفائدة البلديات المحدثة حوافز مالية تسند إليها مقابل قيامها بأعمال وتحقيق نتائج من شأنها الرفع من أدائها وذلك حسب بيانات دليل تمويل البلديات المحدثة ويتمّ استغلال هذه الحوافز المالية من طرف البلدية سواء لاسترجاع المبالغ التي تم صرفها للدراسات المنجزة للغرض أو لتمويل مشاريع استثمارية تتمّ برمجتها باتباع المنهجية التشاركية". غير أنّ البلدية لم تسع إلى الظفر بالحوافز المذكورة. وتتمثل المشاريع المزمع إنجازها في هذا الإطار فيما يلي:

المشروع	الكلفة التقديرية بالألف الدينار
اقتناء معدّات نظافة وطرقات	550
بناء مقرّ البلدية	580
بناء ملعب رياضي	490
التنوير العمومي	200
تهيئة طرقات غير مرقمة	800
إحداث سوق أسبوعية	100
تهيئة الأحياء	700
المجموع	3.420

وأدّى عدم إيفاء البلدية بالالتزامات المحمولة عليها إلى إبرام ملحق لاتفاقية التمويل آنفة الذكر والتمديد في آجال طلبات تحويل الاعتمادات المحمولة على المساعدات الممنوحة في إطار اتفاقية منح مساعدات البرنامج الخصوصي لتمويل استثمارات البلديات المحدثة إلى موفّى أفريل 2025.

وأوضحت البلدية أنّ التأخير في تنفيذ البرنامج الاستثماري البلدي المموّل من صندوق القروض يعود لعدة عوامل من أبرزها تزامن إسناد هذه المنحة مع الوضع الصحي الذي عرفته البلاد خلال سنتي 2020 و2021 التي أثّرت بشكل كبير على السير العادي لمصالح البلدية كما أنها لم تنخرط في منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS إلّا في منتصف سنة 2021 فضلا عن أنّ صندوق القروض اشترط أن تجرى جميع صفقات المشاريع عبر هذه المنظومة.

وتدعى البلدية إلى الحرص على تدارك الإشكاليات المتّصلة ببرمجة وتنفيذ المشاريع المعطّلة بما يجنبها تجاوز الأجل المنصوص عليه بملحق الاتفاقية وما قد ينجرّ عنه من تبعات.

إجابة البلدية

وبعد، تبعا لتقرير الملاحظات الأولية حول الرقابة المالية على بلدية البساتين للسنة المالية 2021، نتشرف بموافاتكم بإجابتنا حول الملاحظات الواردة بتقرير الرقابة.

وقبل الخوض في جوهر الموضوع ، نود مدّكم ببعض المعطيات حول بلدية البساتين من حيث امكانياتها المادية والبشرية المخصصة لتسيير مرفق عمومي يمتد مرجع نظره الى 8351 هك ويقطنه حوالي 15000 ساكن موزعين على عدد7 تجمعات سكنية مترامية الأطراف، إذ يبلغ عدد الأعوان الإداريين 7 أعوان مصنفين كالآتي : كاتب عام البلدية برتبة متصرف مستشار وعدد 2 كاتب تصرف وعدد 2 مستكتب إدارة وعدد 2 عملة. أمّا بقية العملة فيعملون في مجال النظافة بمختلف اختصاصاتها علما وأن هؤلاء الأعوان هم من عملة الآلية 16 وعملة الحضائر .

ويشرف على المصلحة المالية بمختلف تفرعاتها عون برتبة مستكتب إدارة ويشرف على مصلحة الشؤون الإدارية عون برتبة كاتب تصرف ويشرف على قسم الحالة المدنية ومكتب الضبط عون برتبة مستكتب إدارة وعهدت وكالة المقابيض إلى عون برتبة كاتب تصرف أمّا المصلحة الفنية فعهدت إلى عامل من الصنف الرابع .

بهذا العدد من الإطارات وبهذا المستوى من التأطير يتم تسيير مختلف مصالح بلدية البساتين إضافة الى الغياب التام للمساندة والمرافقة لبلدية محدثة والمحمولة على عديد الجهات والمصالح الجهوية والمركزية إضافة الى النقص الفادح في الدورات التكوينية المخصصة لفائدة أعوان البلديات المحدثة علما وأنّ بلدية البساتين وبهذه الإمكانيات البشرية الأقل من المتواضعة على جميع المستويات سواء العلمية أو الخبرة المهنية تقدم نفس الخدمات التي تقدمها بلديات عريقة ذات إمكانيات بشرية ومادية محترمة وتمكنت من تحقيق نتائج طيبة في عديد المجالات لكن نظرا للظروف والمعطيات والإمكانيات السالف بيانها وخاصة منها تدني مستوى التأطير وانعدام الخبرة وغياب إطارات في مجال المالية والشؤون الإدارية والاختصاصات التقنية والفنية من شأنه يتسبب عند الإنجاز والممارسة في الوقوع في اخلالات وأخطاء ونقائص نلتمس من الجناب أن يأخذها بعين الاعتبار على يتم تداركها على ضوء توصياتكم وملاحظاتكم .

<u>– ا - المـــــــــوارد</u> :

-1- <u>المعاليم على العقارات والأنشطة</u> :

1.1 <u>توظيف المعاليم</u> :

بخصوص الملاحظة المتعلقة بعدم دقة البيانات المدرجة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية (عدم التنصيص على رقم بطاقة تعريف مالك العقار – عدم التنصيص على عدد واسم النهج)، نتشرف بافادتكم أن ذلك مردّه :

- كامل أنهج وشوارع المنطقة البلدية غير مرقمة وليست لها أسماء وقد سعت البلدية في عديد المناسبات الى تسمية وترقيم أنهج الأحياء السكنية المكونة للمنطقة البلدية لكن لم يتم التوصل إلى ذلك لعدة أسباب .
- بخصوص عدم التنصيص على رقم بطاقة تعريف ملك العقار بجدول التحصيل، فإنّ السبب الرئيسي يعود الى النقص الفادح في أعوان وعملة البلدية إضافة الى تدني نسبة التأطير ذلك أن المصلحة المالية يشرف عليها عون واحد برتبة مستكتب إدارة أوكلت له جميع المسائل والأعمال المتصلة بالمالية (جباية محلية – تأجير – إعداد التعهدات بالنفقة – أوامر الصرف – خلاص المزودين ....) الأمر الذي جعلنا عند إعداد أوّل جدول تحصيل للمعلوم على العقارات المبنية نعتمد على جدول التحصيل الذي احالته لنا مصالح المجلس الجهوي لولاية منوبة عند إحداث بلدية البساتين. وقمنا في مرحلة لاحقة بتحيينه من خلال تكليف عامل بتوزيع استمارات على مالكي العقارات المبينة قصد تعميرها وإرجاعها لمصالح البلدية لاعتمادها عند إعداد جدول التحصيل علما وأنه تم التنصيص صلب الاستمارة على رقم بطاقة

التعريف الوطنية لمالك العقار أوشاغله أو حائزه ورغم ذلك فإن أغلب الاستمارات التي توصلنا بها تضمنت اسم ولقب صاحب العقار ومقر السكنى والمساحة الجمليّة للعقار والمساحة المغطاة لا غير .ونظرا للنقص الكبير في أعوان البلدية بصفة عامة وخاصة عدم وجود عون مكلف بالجباية المحلية لم نتمكن من تدارك هذه النقائص في الابان وتم إعداد جدول تحصيل بما توفر لدينا من معطيات حتى نتمكن من تثقيله في الآجال واستخلاص المعاليم الموظفة وبخصوص هذه النقائص المذكورة أعلاه ، فإننا نتعهد لكم بتداركها خلال السنة المالية 2023.

- **<u>بخصوص جدول تحصيل المعلوم على العقارات غير المبنية</u>** : حيث ورد في تقريركم اقتصار جدول التحصيل على المنطقتين الصناعيتين بكل من الفجة وسيدي علي الحطاب بالرغم من وجود مجامع سكنية أخرى ، نفيدكم في هذا الصدد أن الحي السكني الفجة والحي السكني سيدي علي الحطاب والحي السكني سان سيبريان والحي السكني قصر حديد والحي السكني البساتين هي أحياء سكنية مقامة على أراضي على ملك الدولة وبالتالي فإنّ كان هناك عقارات غير مبينة فهي تعود بالملكية للدولة نذكر على سبيل المثال الحي السكني بالفجة الذي به عدد 03 قطع أرض شاغرة مصنفة حسب مثال التهيئة لمنطقة الفجة واحدة كمساحة خضراء والثانية على ملك الدولة تابعة للمجلس القروي ودار الشعب سابقا والثالثة تابعة لمصالح وزارة الفلاحة أما بالنسبة لبقية المناطق الأخرى الراجعة بالنظر للبلدية فهي لا تحتوي على أراضي بيضاء أو مقاسم ذات صبغة سكنية باستثناء الحي السكني "النسيم " بطبلتش فهو مقام على تقسيم سكني خاص وهو الحي السكني الذي لازال به عدد قليل من العقارات غير المبينة التي لم نتمكن من معرفة أصحابها رغم عديد المحاولات وبطرق مختلفة. ونتعهد لكم بتدارك ما تم إغفاله أو السهو عنه وذلك بإعداد جرد شامل لكافة الأراضي البيضاء والمقاسم ذات الصبغة السكنية والصناعية المستوجبة لتوظيف معلوم عليها وذلك خلال سنة 2023 .

- **<u>بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبينة الموظف على إحدى الوكالات العقارية</u>**:

بخصوص هذه المسألة نفيدكم أننا عرضنا المسألة على مصالح القباضة المالية بالمرناقية بتاريخ 2022/12/27 لمدنا بإجابة في خصوص الملاحظات المثارة حول التثقيل وطرح المعاليم الإضافية التي تم تثقيلها والفارق في المعاليم المستخلصة عن طريق أذون استخلاص وقتية والبالغة 64.466د فطلبت السيدة قابض المالية بالمرناقية إمهالها وقتا مناسبا لدراسة المسائل المثارة وموافاتنا بردها على بينة من الأمر في افضل الآجال.

- بخصوص تحسين مردود الاستخلاصات وترشيد إجراءات الاستخلاص وتوجيهها لمتابعة المتلددين حسب أهمية الديون فان البلدية ورغم ضعف امكانياتها البشرية (عدم وجود عون لمتابعة الاستخلاصات إن لم نقل مصلحة أو قسم لمتابعة الاستخلاصات) فإنّها وبعد إحالة جدول التحصيل إلى السيد قابض المالية بالمرناقية المكلّف قانونا باستخلاص المعاليم المثقلة ومتابعة استخلاص الديون المتخلدة بالوسائل القانونية المتاحة له، فإنّ البلدية لم تتدخر جهدا في ترشيد إجراءات الاستخلاص وتوجيهها لمتابعة المتلدّدين من ذلك أنّنا قمنا بحصر الديون المهمة وذات المبالغ الكبيرة وطالبنا باستخلاصها من ذلك الديون المتخلدة بذمة إحدى الشركات بالمنطقة الصناعية الفجة حيث وجهت البلدية مكتوبا الى السيد قابض المالية بالمرناقية محاسب البلدية بتاريخ 2020/01/28 تدعوه من خلاله الى مواصلة إجراءات استخلاص المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات غير المبينة الموظفة على هذه الشركة لسنوات من 2016 الى 2019 قام على إثرها قابض المالية بالمرناقية بإبرام التزام بجدولة الدين معها بتاريخ 2020/01/29 وقبل ذلك وبتاريخ 2019/12/6 قام قابض المالية بالمرناقية بإصدار محضر تبليغ مضمون من دفتر مع توجيه انذار بالدفع الى نفس الشركة. أمّا بخصوص متابعة استخلاص المعاليم الموظفة على هذه الشركة بعنوان

المعلوم على العقارات الغير مبينة لسنة 2020 وما بعدها فقد قامت البلدية بتوجيه إعلام بالمعلوم الموظف بعنوان سنة 2020 إعلاما بالمعلوم الموظف بعنوان سنة 2021 وإعلاما بالمعلوم بعنوان سنة 2022 إضافة إلى تضمين هذه المعاليم بجداول التحصيل للسنوات المذكورة وتثقيلها لدى قابض المالية بالمرناقية .

أما بخصوص الملاحظة المتعلقة بغياب أعمال التتبع قصد استخلاص الديون المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبينة والعقارات غير المبينة فنفيدكم أن البلدية تقوم سنويا وبعد إحالة جدول التحصيل إلى قابض المالية بتوجيه بلاغات كتابية إلى عموم المواطنين تحثهم من خلالها على خلاص المعاليم البلدية إضافة إلى تعليق هذه البلاغات بالمحلات العمومية بكامل المنطقة البلدية ونشرها على الموقع الرسمي للبلدية أما بخصوص دور قابض المالية فقد تمت دعوته عديد المرات الى تفعيل دور عدول الخزينة لمتابعة الديون الراجعة للبلدية لكنه تعذر عليه ذلك بسبب تركيزه على متابعة ديون الدولة نظرا للنقص الذي يشكو منه في عدد عدول الخزينة باعتباره يشرف على عدد 3 بلديات (البساتين – المرناقية وبرج العامري) .

- بخصوص الملاحظة المتعلقة بعدم إعداد جدول الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، فذلك يعود الى أنّ قابض المالية بالمرناقية محاسب البلدية لا يمكننا بصفة دورية بقائمة إسمية في المبالغ المستخلصة من المؤسسات بعنوان المعلوم على المؤسسات حتى يتسنى لنا ضبط الفارق وإعداد جدول في الغرض باعتماد قاعدة احتساب المعلوم على العقارات المبنية ومطالبة المؤسسات المعنية بخلاص الفارق.

وللغرض واعتبارا لأهمية هذا المعلوم فقد شرعت مصالحنا بداية من سنة 2022 في إحصاء المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية المنتصبة بالمنطقة من خلال إعداد بطاقة بيانات تم توزيعها على المؤسسات وتضمن هذه البطاقة معطيات حول المؤسسة من أهمها المعرف الجبائي، القباضة التي يتم التصريح لديها بالمعلوم، المساحة المغطاة ونوع متانة العقار (عقار ذو متانة خفيفة أو عقار متين ...) وذلك حسب التصنيف الوارد بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية)، وتمّ بالمناسبة مطالبة المؤسسات بتمكين البلدية من نسخ من التصاريح الشهرية حتى يتسنى لنا القيام بالمقارنة بين المعلوم المستخلص بعنوان المعلوم على المؤسسات وبين المعلوم المستوجب بعنوان الحد الأدنى والمطالبة بالفارق إذا تبين أن المعلوم المستخلص بعنوان المعلوم على المؤسسات أقل من المعلوم الموظف بعنوان الحد الأدنى .

2.1 معلوم الاشهار ومعاليم رفع الفضلات :

- **معلوم الاشهار:**

نظرا لمحدودية النشاط الاقتصادي خاصة منه التجاري إضافة الى غياب أجهزة الرقابة على المؤسسات لمعاينة المحلات التي قامت بتركيز لافتات ولوحات اشهارية أو ستائر، فإنّ البلدية لم تقم بتوظيف هذا المعلوم. ولتدارك ذلك فإنّ البلدية ستعمل خلال سنة 2023 على إعداد جرد في المحلات الخاضعة لهذا المعلوم.

- **معاليم رفع الفضلات غير المنزلية:**

بخصوص اتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية، فإنّ البلدية ابرمت الى غاية سنة 2022 عدد 4 اتفاقيات وذلك حسب الطلبات التي وردت عليها من المؤسسات المنتصبة بالمنطقة منها اتفاقية مع إحدى الشركات تضم حوالي عدد 5 مؤسسات تخضع لإشرافها في مجال النظافة. وتعمل البلدية على توسيع مجال تدخلها في هذا المجال من خلال البحث عن مؤسسات أخرى ترغب في هذه الخدمة. كما نتعهد بتسجيل هذه الاتفاقيات لدى قابض المالية وتثقيلها لديه ليتسنى له استخلاصها في صورة تلدد المنتفعين بهذه الخدمات في الخلاص.

- **معلوم الاجازة**:

بخصوص تقديرات هذا المورد فإنّه تم على بناء على ما تم استخلاصه خلال السنوات السابقة مع الاخذ بعين الاعتبار لتزايد عدد المقاهي لكن لم يتم استخلاص أي مبلغ بهذا العنوان وذلك يعود إلى الظروف التي مرت بها البلاد خلال جائحة وباء الكوفيد 19 الذي كان له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى نشاط المقاهي بصفة خاصة نتيجة إجراءات الحجر الصحي والغلق المتكرر للمقاهي خلال سنة 2021.كل هذه العوامل ساهمت في تدني نسبة استخلاص هذا المعلوم وغيره من المعاليم .

- **وكالة المقابيض**:

بخصوص استخلاص وكالة المقابيض لمعاليم غير منصوص عليه بقرار إحداث الوكالة فذلك يعود الى حرص البلدية على تقريب الخدمات من طالبيها نظرا لبعد مقر البلدية على مقر القباضة المالية وأننا نتعهد بمراجعة المعاليم التي يتم استخلاصها من قبل وكيل المقابيض كما نتعهد بتأمين مراقبة دورية وتفقد إداري لوكيل المقابيض .

-II - النـــفـــــقات :

-1- نفقات العنوان الأول:

- **إدارج متخلدات بالقرار الأصلي للميزانية وخرق مبدأ سنوية الميزانية**:

بخصوص هذه الملاحظة فانه وعند إعداد الميزانية وخاصة عند إعداد مؤيدات الميزانية التي من بينها كشف في الديون المتخلّدة بذمة البلدية ، والتي تحال نسخة منها إلى أمانة المال الجهوية وإلى الولاية مرجع النظر وسلطة الاشراف ، فإن مصالح دائرة الشؤون البلدية أشارت علينا عند مناقشة الميزانيات السابقة إلى وجوب رصد اعتمادات بعنوان متخلّدات سواء للمؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة صلب الميزانية الأصلية في صورة وجود ديون ثابتة متعلقة بذمة البلدية وتؤكد خاصة على ضرورة رصد اعتمادات بعنوان متخلّدات لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقية المؤسسات العمومية ....على ذلك الأساس تم خلال سنة 2021 رصد اعتمادات بالميزانية الاصلية بعنوان متخلدات لفائدة عدد من المؤسسات العمومية في حدود الديون المتخلدة بذمة البلدية لفائدة هذه المؤسسات ونؤكد لكم أننا لم نكن نعلم بعدم جواز إدراج متخلّدات سابقة بميزانية جديدة اعتقادا منا أن مصالح دائرة الشؤون البلدية بصفتها سلطة إشراف والجهة الموكول لها مساندة بلدية محدثة وامكانياتها البشرية محدودة جدا ونسبة التأطير بها منعدمة هي الجهة التي يعتد برأيها وبتوجيهاتها سواء بمناسبة إعداد الميزانية أو غيرها من المسائل التي تعترض البلدية .

وأننا نتعهد لكم ونلتزم بعدم إدراج متخلّدات بعنوان سنوات سابقة بقرار ميزانية أصلية جديدة .

- **مناولة خدمات جمع ونقل الفضلات المنزلية**:

بخصوص اتفاقية خدمات جمع ونقل الفضلات المنزلية، نفيدكم أنه لم يكن من خيار آخر للمجلس البلدي لبلدية البساتين سوى اعتماد آلية المناولة لجمع ونقل الفضلات المنزلية ذلك أن المجلس البلدي وخلال دورته العادية الثانية لسنة 2020 المنعقدة بتاريخ 25 جويلية 2020 صادق بالإجماع على إبرام اتفاقية مع شركة خاصة لجمع الفضلات المنزلية وذلك للأسباب التالية :

- تدني وضعف الإمكانيات المادية والبشرية للبلدية المخصّصة لمجال النظافة والعناية بالبيئة ذلك أن البلدية لها عدد 3 جرارات في حالة سيئة تمت إحالتهم من المجلس الجهوي لولاية منوبة عند إحداث البلدية وأصبحت هذه الجرارات تشكل عبئا ماليا على البلدية من حيث كلفة الإصلاح والصيانة نتيجة كثرة الاعطاب وتوقفها عن العمل إضافة إلى النقص الفادح في عدد عملة النظافة ذلك أن الجرار الواحد يتطلب توفير سائق وعدد 3 مرافقين لتأمين جمع الفضلات يدويا أي ما يعادله عدد 3 سواق جرارات وعدد 9 رافعي فضلات في حين العدد

الجملي لرافعي الفضلات هو 6 عملة مما يضطرنا إلى استغلال عدد 2 جرارات فقط عوض 3 جرارات باعتبار أن بقية العملة منهم من هو مكلّف بعمل إداري نظرا للنقص الفادح في الأعوان الإداريين ومنهم عدد 4 سواق (3 سواق جرارات وسائق سيارة المصلحة) وميكانيكي وحارس بالليل وعون استقبال أمام هذه الإمكانيات اللوجستية والبشرية الضعيفة تجابهنا تحديات كبيرة منها اتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة البلدية التي تمتد على مساحة جملية قدرها 8351 هك إضافة الى تشتت وتباعد الاحياء السكنية عن بعضها والتي يبلغ عددها سبعة احياء سكنية دون اعتبار التجمعات السكنية الريفية .وأمام هذا الواقع الصعب أصبحت البلدية مكبّلة وأصبح دورها مقتصرا على جمع الفضلات المنزلية وبصفة محتشمة ذلك أن الفضلات كانت تتراكم بالأنهج والشوارع لمدة يومين فأكثر ذلك أنه لم يكن بالإمكان تغطية كامل المنطقة البلدية يوميا وجمع الفضلات بصفة يومية من كامل المنطقة البلدية نظرا للأسباب السالف ذكرها مما نتج عنه استياء وغضب من المواطنين وصل حد الاحتجاجات على المجلس البلدي على إثر تدهور الوضع البيئي بالمنطقة نتيجة انتشار المصبات العشوائية وانتشار الروائح الكريهة والحشرات السامة خاصة بمناسبة عيد الاضحى حيث يلقى بالجلود وبفضلات الحيوانات على قارعة الطريق ...إضافة الى هذا الوضع فقد شهدت البلاد التونسية على غرار سائر دول العالم ظرفا صحيا خطيرا وهو السبب الثاني الداعي إلى اعتماد آلية المناولة لجمع الفضلات المنزلية .

- الظرف الصحي الخطير الذي مرت به البلاد خلال سنة 2020 نتيجة انتشار وباء الكوفيد 19 حتم علينا أمام عجزنا على تأمين خدمات النظافة على الوجه الأكمل اللجوء إلى آلية المناولة كحل وكبديل للعمل بالإمكانيات الذاتية للبلدية ذلك أن الظرف الصحي الذي مرت به البلاد بصفة عامة والمنطقة بصفة أخص حتم علينا تغيير برنامج واستراتيجية العمل في مجال النظافة ومسايرة المتغيرات باعتبار أنّ الأمر اصبح يتعلق بحياة المواطن حيث تم تكوين فريق من العملة وتسخيرهم لتعقيم المؤسسات العمومية والمحلات المفتوحة للعموم كما تم تكوين فريق من العملة مسخر للقيام بإجراءات دفن موتى الكوفيد .

وعليه ، وللأسباب السالف ذكرها لم يعد من خيار للبلدية سوى التعاقد مع شركة خاصة لجمع الفضلات المنزلية لذلك قرّر المجلس البلدي خلال دورته العادية الثانية بتاريخ 2020/7/25 إبرام اتفاقية مع شركة مختصة في مجال رفع الفضلات المنزلية .

وللغرض ونظرا لاستعجال الأمر وتأكد الحاجة إلى أحد الخواص لجمع الفضلات المنزلية في ظل الظرف الوبائي الذي كانت تمرّ به البلاد وتفشي فيروس الكورونا أمام عجز البلدية عن تأمين خدمة جمع الفضلات المنزلية إضافة إلى تنامي موجة الغضب والاحتجاج لدى المواطنين أعلنت البلدية عن استشارة لاختيار أحدى الشركات المختصة في مجال رفع الفضلات المنزلية للحدّ من انتشار المصبات العشوائية وتأمين الحد الأدنى من رفع الفضلات المنزلية بصفة منتظمة وبطريقة محكمة على أنّ توجه البلدية امكانياتها المادية والبشرية المتواضعة لمجابهة وباء الكوفيد .وحيث تم ترسيم اعتماد قدره 30.000 د بصفة احتياطية تحت عنوان المناولة العادية بميزانية البلدية لسنة 2020 عند اعداد ميزانية البلدية لسنة 2020 وحيث أسفرت الاستشارة عن فوز إحدى الشركات بالعرض فقد تم إبرام عقد اتفاقية معها لمدة أربعة أشهر (من غرة سبتمبر 2020 الى غاية 2020/12/31) خصّص له جملة المبلغ المرصود بعنوان المناولة العادية 30.000د) وحيث لم نقم بتقدير مسبق لكمية الفضلات التي يمكن رفعها يوميا من طرف الشركة فقد استهلكت الشركة المبلغ المرصود في ظرف شهرين (سبتمبر وأكتوبر 2020) مما اضطر المجلس البلدي خلال دورته الاستثنائية بتاريخ 2020/11/6 إلى المصادقة على تحويل اعتماد قدره 35.000 د لخلاص مستحقات الشركة عن المدّة المتبقية من عقد الاتفاقية .وحيث نص عقد الاتفاقية على إمكانية تجديد العقد ونظرا للظرف الصحي

الحرج الذي كانت تمر به المنطقة والذي زاد تفاقما مع نهاية سنة 2020 والتحديات التي تجابهنا فقد صادق المجلس البلدي على تجديد عقد الاتفاقية خلال سنة 2021 وللغرض صادق على تخصيص مبلغ بصفة جزافية قدره 160.000 د بعنوان المناولة العادية وتمّ تجديد عقد الاتفاقية لمدة 12 شهرا (من غرة جانفي 2021 إلى 2021/12/31)بمبلغ جملي قدره 160.000 د ذلك أنّه لم يكن للمجلس البلدي من خيار آخر سوى مواصلة العمل بالمناولة وتجديد عقد الاتفاقية مع نفس الشركة نظرا لتردّي الوضع البيئي بالمنطقة الذي تزامن مع توسع رقعة انتشار فيروس الكورونا بالمنطقة ذلك أنّ المنطقة البلدية شهدت مئات الإصابات بهذا الفيروس وعشرات الوفيات كذلك فإنّ هذا الوباء طال عدد هام من عملة البلدية ممّا اضطرهم إلى التوقف عن العمل وأمام هذا الوضع الكارثي سخرت البلدية كل امكانياتها المادية والبشرية لإنقاذ أرواح المواطنين من ذلك على سبيل المثال فإنّ السيد رئيس البلدية تنازل عن المبلغ الذي كان مخصّصا لاقتناء سيارة وظيفية له وتم تحويله لاقتناء مكثفات اكسجين concentrateurs d'oxygène تم وضعهم على ذمة المصابين بكوفيد 19 بصفة مجانية ومن ناحية أخرى فإنّه لم يكن بالإمكان إيقاف العمل بالمناولة خلال سنة 2021 وعدم تجديد عقد الاتفاقية مع نفس الشركة ذلك أنّ الوضع الصحي زاد تدهورا نتيجة الانتشار السريع لفيروس كوفيد 19 أمام الإمكانيات المحدودة للبلدية لتأمين استمرار المرافق الحيوية لتطويق تفشي وباء الكوفيد ذلك أنّ إيقاف العمل بالاتفاقية الجارية إلى حين الإعلان عن طلب عروض (صفقة) على معنى أحكام الامر 1039 يتطلب مدة زمنية لا تقل عن أربعة اشهر (إجراءات اعداد ملف الصفقة – نشر الصفقة – فتح وتقييم العروض – اسناد الصفقة ..) إضافة إلى ذلك فإنّ البلدية لم تنخرط في ذلك التاريخ في منظومة الشراء العمومي على الخط ولم تتحصل بعد على " المفاتيح CLES TUNEPS " لإبرام صفقة على الخط **علاوة على ذلك فإنّه لم يكن بالإمكان إيقاف عملية جمع ونقل الفضلات المنزلية إلى حين استيفاء جميع إجراءات الصفقة التي تتطلب مدة زمنية لا تقل عن أربعة أشهر في وضع بيئي وصحي في غاية الخطورة** عجزت البلدية عن مجابهته بإمكانياتها الذاتية الأقل من المتواضعة إضافة إلى الضغوطات المسلطة على البلدية من خلال مذكّرات العمل والمناشير الوزارية التي تدعو البلدية إلى مزيد تحسين خدمات النظافة والقضاء على المصبات العشوائية والنقاط السوداء ومداواة مخافر الحشرات وتعقيم المؤسسات والمحلات المفتوحة للعموم ...زد على ذلك تنامي الحركات الاحتجاجية بين صفوف المواطنين على إثر تزايد حالات الإصابة والوفاة بفيروس الكورونا وانتشار المصبات العشوائية وصلت هذه الاحتجاجات حدّ التطاول على أعضاء المجلس البلدي ونعتهم بالعجز عن إدارة الأزمات .

أمام كل هذه المعطيات الواقعية لم يكن للمجلس البلدي من خيار آخر سوى مواصلة العمل بالمناولة في مجال رفع الفضلات وتجديد عقد الاتفاقية بغضّ النظر عن قيمته المالية **وذلك استئناسا بالمنشور عدد 10 المؤرخ في 31 مارس 2020 الصادر عن رئاسة الحكومة والمتعلّق بالإجراءات الاستثنائية للصفقات العمومية في إطار الحجر الصحي العام ذلك أنّ المنشور المذكور نصّ في فقرته الخامسة على: " تفعيل الفقرة الثانية من الفصل 49 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 وذلك بالنسبة للطلبات التي تمكن من استمرار المرافق العمومية الحيوية وتلك المستوجبة لمجابهة وباء الكوفيد ..." ذلك أنّ المجلس البلدي اعتبر أنّ جمع الفضلات المنزلية من ضمن الطلبات التي تمكن من استمرار المرافق العمومية الحيوية والمستوجبة لمجابهة وباء الكوفيد .كما قامت البلدية من ناحية أخرى بتوجيه مذكرة تفسيرية للسيد مراقب المصاريف العمومية بمنوبة حول أسباب اعتماد**

آلية المناولة ومبلغ الاتفاقية لسنة 2021 قام على إثرها السيد مراقب المصاريف بالتأشير على التعهد بالنفقة .

وعليه واستنادا على المنشور الحكومي المشار إليه أعلاه والفقرة الثانية من الفصل 49 من الأمر عدد 1039 واستنادا كذلك على التأشيرة المسبقة للسيد مراقب المصاريف العمومية بوصفة يمارس رقابة سابقة على أعمال آمري الصرف إضافة إلى المعطيات الواقعية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك ، قرّر المجلس البلدي تجديد عقد الاتفاقية لسنة 2021 .

أما بخصوص عدم التنصيص صلب الاتفاقية على السعر الفردي لجمع ونقل الطن الواحد من الفضلات والكمية التقديرية للنفايات الممكن جمعها ونقلها فذلك لأنّ ثمن الطن الواحد وقع التنصيص عليه صلب عرض الاثمان كما أن خلاص مستحقات الشركة يتم على أساس الكمية المرفوعة بحساب الطن .وبخصوص عدم التنصيص على الكمية التقديرية الممكن رفعها ونقلها ، فإنّه يتعذر تقديرها بصفة مسبقة نظرا لأنّ كمية الفضلات التي يتم جمعها غير مستقرة وغير ثابتة فهي متغيرة حسب نوعية الفضلات (فضلات جافة / فضلات مشبعة بالماء) وحسب الفصول وحسب أيام الأسبوع وحسب المناطق.

بهذا تمت إفادتكم بخصوص مسألة المناولة ونتعهد لكم بعدم تكرار مثل هذه الأخطاء .

- **عدم اخضاع مقر البلدية لاختبارات مصالح أملاك الدولة لتحديد القيمة الكرائية** :

بخصوص هذه المسألة فإنّ أول عقد كراء لمقر البلدية تم إعداده من قبل مصالح دائرة الشؤون البلدية بولاية منوبة عند إحداث بلدية البساتين وتم تجديده للسنوات اللاحقة دون اعتماد تقرير اختبار معدّ من مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية علما وأنّ معين الكراء تتم مراجعته كلما أضافت البلدية مكونا جديدا (شقة أو غيرها) إلى عقد الكراء الأصلي بعد عرضه على مصادقة المجلس البلدي .هذا ونفيدكم علما أن معين الكراء الأول وكذلك معين الكراء الحالي هو أقل بكثير من الأثمان المتعامل بها حاليا في المنطقة ونتعهد لكم بمدكم بتقرير اختبار معد من مصالح وزارة أملاك الدولة بالنسبة لتسويغ سنة 2023 .

- **نقائص في حسابية عقد النفقات**:

بخصوص هذه المسألة نتعهد لكم أننا سنعمل مستقبلا على تدارك هذا الاخلال والعمل على التطابق بين المبالغ المتعهد بها والمأذون بصرفها.

- **عدم تضمين مراجع الجرد على الفواتير**:

بخصوص هذه المسألة نتعهد لكم بتجاوز هذا الاخلال والعمل مستقبلا على تضمين مراجع الجرد على الفواتير.

- **التأخير في خلاص ديون المزوّدين العموميين**:

نتعهد لكم بالعمل مستقبلا على خلاص المزوّدين العمومين والمتعاملين مع البلدية في الابان.

- **عدم ضبط الخاصيات الفنية لكاميرات مراقبة** :

بخصوص هذه المسألة نفيدكم أنه لم يتم ضبط الخاصيات الفنية لكاميرات المراقبة التي تم اقتناؤها بسبب عدم وجود فني أو تقني مختص بالبلدية تعهد له مهمة اعداد كراس شروط فنية تضبط المواصفات الفنية المطلوبة للتجهيزات والمعدّات المزمع اقتناؤها. أما بخصوص تحميل النفقة ، فنتعهد لكم بتدارك الخطأ والعمل مستقبلا على تحميل كل نفقة على الفصل

المخصص لها كما نتعهد لكم بضبط الخاصيات الفنية لكل التجهيزات أو المعدّات التي تعتزم البلدية اقتناؤها .

- **عدم توسيع قاعدة المنافسة** :

بخصوص هذه المسألة ونظرا لحداثة البلدية ونقص الخبرة في مجال الشراءات فإنّنا نعمد في غالب الأحيان إلى استشارة البلديات المجاورة حول المزوّدين الذين يتعاملون مع البلديات وحول مصداقيتهم وجودة خدماتهم وبضاعتهم على ذلك الأساس يقوم العون المكلف بالشراءات بالاتصال بهم وتمكينهم من طلبات أثمان . أما بخصوص الاقتصار على عدد 3 طلبات أثمان فذلك يعود أساسا إلى عدم رغبة بعض المزوّدين في التعامل مع بلدية محدثة غير معروفة لدى عموم المزودين .هذا ونتعهد لكم أننا سنعمل مستقبلا على توسيع قاعدة المنافسة.

- **إسناد تمويل عمومي للجمعيات** :

بخصوص إسناد منحة لفائدة جامعة منوبة للتضامن الاجتماعي بقيمة 3.450 د خلال سنة 2021 فنفيدكم أن الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة عقد جلسة عمل بمقر ولاية منوبة بإشراف السيد والي منوبة وبحضور النقابات الأساسية لبلديات الولاية والسادة رؤساء البلديات والسيد مراقب المصاريف العمومية والسيد رئيس جامعة منوبة للتضامن الاجتماعي وكان من ضمن المسائل التي أثيرت خلال هذه الجلسة هو مسألة منحة عيد الفطر ذلك أن عدد من أعوان بعض البلديات لا يتمتعون بهذه المنحة التي تصرف من مال البلدية لفائدة أعوانها وذلك بسبب عدم وجود تعاونية أو ودادية أو غيرها من أشكال الجمعيات ببعض البلديات على غرار بلدية البساتين .ولغاية تمتيع جميع أعوان بلديات ولاية منوبة بهذه المنحة تم الاتفاق خلال تلك الجلسة على أن تقوم البلديات التي ليس بها وداديات أو تعاونيات بتحويل قيمة المنحة إلى جامعة منوبة للتضامن الاجتماعي على أن تتولى الجامعة في مرحلة لاحقة توزيع تلك المنحة على مستحقيها من عملة البلديات.

أما بخصوص رفع تقرير سنوي مفصل إلى وزارة الاشراف والكتابة العامة للحكومة ومحكمة المحاسبات حول حجم التمويل العمومي المسند لكل جمعية وقائمة الجمعيات المستفيدة وأوجه إسناده فنتعهد لكم أننا سنعمل مستقبلا على إنجاز المطلوب وتدارك هذا الاخلال .

- **الملاحظات المتعلقة بالعنوان الثاني** :

-1- ضعف نسب استهلاك اعتمادات العنوان الثاني: يعود ضعف نسبة استهلاك اعتمادات العنوان الثاني أساسا الى الظرف الصحي الذي مرت به البلاد خلال سنتي 2020 و2021 مما أثّر على السير العادي للمشاريع البلدية وكذلك على السير العادي لمصالح البلدية على غرار بقية مؤسسات الدولة .

-2- التأخير في إعداد وتنفيذ الصفقات في إطار البرنامج الخصوص لتمويل استثمارات البلديات المحدثة : بخصوص هذه المسألة فقد ساهمت عديد العوامل والظروف في تأخير تنفيذ البرنامج الاستثماري البلدي المموّل من صندوق القروض لعلّ من أبرزها تزامن إسناد هذه المنحة مع الوضع الصحي الذي عرفته البلاد خلال سنتي 2020 و2021 نتيجة جائحة الكوفيد التي أثرت بشكل كبير على السير العادي لمختلف دواليب الدولة وأثرت بصفة ملحوظة على السير العادي لمصالح البلدية ذلك أننا تقدمنا بطب الانخراط في منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS منذ بداية سنة 2020 ولم نتمكن من الحصول عـــلى "مفتاح TUNEPS " والانخراط في هذه المنظومة إلاّ في منتصف سنة 2021 .ذلك أنّ صندوق القروض اشترط أن تجرى جميع صفقات المشاريع عبر منظومة TUNEPS .

ونمدكم بالمراحل التي بلغتها مختلف المشاريع الممولة من صندوق القروض :

- مشروع بناء مقر للبلدية : تم خلال سنة 2022 اقتناء قطعة أرض لإقامة المشروع عليها وتم ضبط لبرنامج الوظيفي لقصر البلدية على أن يشرع في الدراسة خلال شهر جانفي 2023 .
- مشروع ملعب رياضي: تم كذلك خلال سنة 2022 اقتناء قطعة أرض لتنفيذ المشروع عليها وتمّ ضبط البرنامج الوظيفي للملعب الرياضي على أن يشرع في الدراسة خلال شهر جانفي 2023 .
- مشروع اقتناء معدات نظافة وطرقات : تمّ إعداد كراسات الشروط وسيتم الإعلان عن طلب عروض خلال شهر جانفي 2023
- مشروع التنوير العمومي + مشروع تهيئة طرقات غير مرقمة + تهيئة أحياء : تمّ إعداد كراس الشروط على ان يشرع في الدراسة خلال شهر جانفي 2023
- مشروع إحداث سوق أسبوعية : في مرحلة تسوية الوضعية العقارية لمكان المشروع .